مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (١٠) العدد (١١) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (11) 2026

# مظاهر النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩ دراسة تاريخية تحليلية

**د. سهام محمد هنداوي** *
**د. كمال أسعد عبدو** **
**مهند خالد عبد الرحمن** ***

**(تاريخ الإيداع ١٤/ ٤/ ٢٠٢٦. قُبِل للنشر في ٢٤/ ٥/ ٢٠٢٦)**

**□ ملخّص □**

يهدف البحث إلى إظهار النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩، حيث اتسمت هذه الفترة بتبدّل موازين القوى الإقليمية وتزايد ضعف البنية الاقتصادية السورية، ولا سيما مع التحولات العميقة التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠١١، كما هدف إلى إظهار العلاقات السورية–الإيرانية التي بدأت تنتقل تدريجياً من التعاون الاقتصادي التقليدي إلى نمط أكثر تشابكاً وتعقيداً، اتخذ فيه الاقتصاد دوراً مركزياً في ترسيخ النفوذ السياسي.

اعتمد البحث المنهج التاريخي، مستنداً إلى تتبع الأدوات التي استخدمتها إيران لتعزيز حضورها داخل الاقتصاد السوري، وفي مقدمتها خطوط الائتمان المشروطة، والعقود الاستثمارية طويلة الأمد، والسيطرة على القطاعات الحيوية، والتغلغل في مشاريع التنمية، وكشفت النتائج أن هذه الأدوات لم تكن إجراءات اقتصادية معزولة، بل جزءاً من إستراتيجية أوسع هدفت إلى بناء نفوذ مستدام داخل مؤسسات الدولة السورية، خاصة في ظل الانهيار المؤسساتي الذي رافق سنوات الحرب، وقد أدى ذلك إلى نشوء حالة من التبعية الاقتصادية والسياسية، انعكست على استقلال القرار الاقتصادي السوري، وأسهمت في إعادة توجيه السياسات العامة بما يتوافق مع المصالح الإقليمية لطهران، وبالتالي فإن فهم النفوذ الاقتصادي الإيراني يتطلب النظر إليه بوصفه امتداداً لمسار تاريخي طويل من التحالفات والتحولات الإقليمية، لا مجرد نتيجة مباشرة للأزمة السورية، كما يوصي بضرورة تنويع الشراكات الاقتصادية، وتعزيز الرقابة المؤسسية، وبناء إستراتيجية وطنية للتنمية.

**الكلمات المفتاحية:** النفوذ الاقتصادي الإيراني، السيادة الاقتصادية، التمويل الخارجي، العقود الاستثمارية.

* أستاذ مساعد، كلية الإلهيات، جامعة سليمان ديميريل، أسبارطة.
** أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ادلب، سورية.
*** طالب دراسات عليا ( دكتوراه)، قسم تاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ادلب، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (١٠) العدد (١١) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (11) 2026

# Manifestations of Iranian Economic Influence in Syria Between 2000 and 2019: A Historical Analytical Study

**Dr. Saham Mohamed Hindawi***
**Dr. Kamal Asaad Abdo** **
**Muhannad Khaled Abdulrahman** ***

**(Received 14/4 /2026. 24 /5/2026)**

**□ ABSTRACT□**

The study aims to examine Iranian economic influence in Syria between 2000 and 2019, a period characterized by shifts in regional power balances and the increasing weakness of the Syrian economic structure, particularly in light of the profound transformations the country witnessed after 2011. It also aims to explore Syrian–Iranian relations, which gradually evolved from traditional economic cooperation into a more intertwined and complex pattern in which the economy assumed a central role in consolidating political influence.

The research adopts the historical method, tracing the tools Iran employed to strengthen its presence within the Syrian economy—most notably conditional credit lines, long-term investment contracts, control over vital sectors, and penetration into development projects. The findings reveal that these tools were not isolated economic measures, but rather part of a broader strategy aimed at establishing lasting influence within Syrian state institutions, especially amid the institutional collapse that accompanied the years of war. This process produced a state of economic and political dependency that undermined Syria's autonomous economic decision-making and redirected public policy priorities in line with Tehran's regional interests. Consequently, understanding Iranian economic influence requires viewing it as an extension of a long historical trajectory of alliances and regional transformations, rather than as a direct byproduct of the Syrian crisis. The research therefore recommends diversifying economic partnerships, strengthening institutional oversight, and developing a national development strategy.

**Keywords**: Iranian economic influence, Syria, economic sovereignty, external financing, investment contracts.

* Assistant professor, Faculty Of Theology, Suleyman Demirel University, Isparta.
** Assistant professor, Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Idlib University, Syria.
*** PhD Student, Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Idlib University, Syria

## ١- المقدمة:

شهدت العلاقات السورية–الإيرانية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولاً تدريجياً من التعاون الاقتصادي التقليدي إلى نمط من النفوذ المتشابك الذي يتداخل فيه الاقتصادي بالسياسي، والتجاري بالإستراتيجي، ولم تكن هذه العلاقات وليدة لحظة عابرة، بل جاءت في سياق إقليمي مضطرب، حيث سعت إيران إلى تثبيت حضورها في المجال الحيوي للمشرق العربي، مستخدمة أدوات اقتصادية متعددة، شملت القروض التفضيلية، الاتفاقيات طويلة الأمد، التسهيلات الجمركية، والتغلغل في القطاعات الحيوية السورية (قومان، ٢٠١٨، ٢).

وشكّلت الثورة السورية عام ٢٠١١ نقطة تحول مفصلية في مسار العلاقات السورية–الإيرانية، إذ وجدت إيران في حالة الانهيار المؤسساتي والفراغ الاقتصادي الذي خلّفته الأزمة فرصة إستراتيجية لتعزيز حضورها في سوريا، ولم يقتصر هذا الحضور على الدعم العسكري والسياسي، بل امتد ليشمل إعادة تشكيل البنية الاقتصادية السورية بما يتماشى مع مصالحها الإقليمية، وفي هذا السياق، لم يعد الاقتصاد مجرد وسيلة دعم ظرفية، بل تحوّل إلى أداة هيمنة ناعمة، وظّفتها إيران لتثبيت نفوذها على الأرض، عبر السيطرة على قطاعات حيوية ومفاصل إنتاجية، الأمر الذي انعكس سلباً على استقلالية القرار الاقتصادي السوري، وجعل خياراته التنموية مرتبطة إلى حد كبير بالإرادة الإيرانية (عبد الرحمن، ٢٠٢٥، ٩).

وفي هذا الإطار، تشير دراسة (Barzegar, 2015, 14) إلى أن إيران تبنّت إستراتيجية اقتصادية في سوريا تهدف إلى تحويل الدعم المالي إلى نفوذ مؤسسي دائم، عبر السيطرة على مفاصل الإنتاج والخدمات، وربط عملية إعادة الإعمار بمصالحها الجيوسياسية، وفي السياق ذاته، خلصت دراسة منشورة في مجلة دراسات شرق أوسطية إلى أن العقود الاقتصادية الإيرانية بعد عام ٢٠١١ لم تكن محايدة، بل حملت أبعاداً سياسية واضحة، أسهمت في خلق حالة من التبعية البنيوية، وأثّرت على استقلالية القرار السيادي السوري (الزعبي، ٢٠٢٤، ٢٥).

ورغم كثافة الدراسات التي تناولت الدور الإيراني في سوريا من الزاوية العسكرية أو الأمنية، فإن البعد الاقتصادي لهذا النفوذ ظلّ أقل تناولاً في الأدبيات الأكاديمية، خاصة من حيث تطوره التاريخي، وآلياته، وانعكاساته على السيادة الوطنية.

ومن هنا، تنبع أهمية هذا البحث في تقديم قراءة تحليلية لمظاهر النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩، من خلال تتبع أدواته، وتحليل أثره على الاقتصاد السوري، وربطه بالسياق السياسي والاجتماعي الذي أعاد تشكيل الدولة السورية بعد الثورة.

### ١-١- الدراسات السابقة:

فيما يأتي عرض لأبرز الدراسات التي حاولت تفكيك خيوط النفوذ الإيراني في سوريا، كلٌ وفق زاويته الخاصة وسياقه التحليلي:

- **دراسة الظاهر (٢٠١٧) بعنوان: دور حزب الله اللبناني في توطيد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية: سوريا دراسة حالة ٢٠١١ م. – ٢٠٢٢ م (الأردن).**

هدفت الدراسة إلى تتبُّع تدخّل حِزْب الله اللبناني في الأزمةِ السُّوريّة، وأبعاد التحوُّل في نشاط الحِزْب من الداخل اللبناني إلى الدَّور الإقليميّ الذي يُؤدّيه الآن، وبين مصالح حِزْب الله من تدخّله في الأزمة السُّوريّة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، منطلقة من فرضية: إنّ حزب الله اللبناني يُؤدّي دوراً رئيساً في توطيد نفوذ الجمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة في المنطقة العربيَّة، في حقبة ما بعد الربيع العربي، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ تدخّل حزب الله اللبناني في سوريا موجَّه نحو المحافظة على الفضاء الجغرافي، الذي يربط حزب الله إستراتيجيّاً بمركزه السياسي والعقائدي في طهران، والحيلولة دون نجاح الثورة السورية بقطع هذا الاتصال الجغرافي في حال سقط نظام بشار الأسد، وبيّنت الدراسة أنّه على الرغم من أهمية الدور الذي لعبه الحزب على الأراضي السورية، إلّا أنّ نجاحاته بقيت محدودة، وفي الوقت ذاته، يجب ألّا نغفل عن الخسارة السياسية التي تكبّدها على صعيد صورته العامّة في العالمين العربي والإسلامي، إذ تحّول من مقاوم ضدّ إسرائيل، إلى طرف مسلح في صراع مذهبي بين السنة والشيعة، إضافة إلى دخوله في مُعترك تجارة المخدرات التي أسهمت في تشويه صورته أيضاً.

**-دراسة عبد الله (٢٠٢٠). بعنوان: تمدد النفوذ الإيراني في سوريا: سياساً، اقتصادياً، عسكرياً (مصر).**

هدفت الدراسة للتعرف إلى تمدد النفوذ الإيراني في سوريا (سياسياً-اقتصادياً-عسكرياً)، إذ تمتعت إيران بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة على خارطة الإستراتيجيات العالمية، وسعت إيران إلى إعادة بناء دورها الإقليمي مستغلة بذلك جملة من التغيرات التي شهدتها المنطقة، كما سعت إلى تثبيت وجودها السياسي والعسكري في شرق الفرات بسوريا، وتناولت الدراسة عدة محاور، تحدث الأول عن تطور الوجود الإيراني في سوريا، وأوضح الثاني العوامل المؤثرة على الدور الإيراني في سوريا؛ وتتكون هذه العوامل من: تأثير التدخل العسكري الروسي، واتفاقية الجنوب وإبعاد الميليشيات الإيرانية، وتقليص الدور الإيراني في الشمال السوري غصن الزيتون، والاحتجاجات الإيرانية في الداخل، والإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، وكشف الثالث عن دوافع إيران للتمدد في سوريا، وناقش الرابع أنواع الدعم الذي قدمته إيران لسوريا. وبين الخامس عناصر التمدد الإيراني في سوريا (سياسياً-اقتصادياً-عسكرياً)، واختتمت الدراسة بالإشارة إلى تضخم الدور الإيراني في الأزمة السورية والذي أدى إلى تعثر العملية التفاوضية والتسوية السياسية برمتها، وعلى الرغم من عواقب تدخل إيران المكلف على سوريا بعد الحرب واضحة، إلا أن الحرس الثوري الإيراني استفاد من خسائر النظام الثقيلة لرد قوات الأمن والوزارات في البلاد بأفرادها.

**-دراسة عمرو (٢٠٢١). بعنوان: إيران في سوريا: غزو الأرض والإنسان (بريطانيا).**

هدفت الدراسة إلى تحليل مظاهر النفوذ الإيراني في سوريا من منظور ثقافي وتعليمي، حيث ركّزت على الأدوات غير العسكرية التي استخدمتها إيران لترسيخ حضورها داخل المجتمع السوري. تناولت الدراسة جهود إيران في نشر اللغة الفارسية في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات التابعة لها، وتوسيع التعاون الأكاديمي بين وزارتي التعليم في البلدين، بما في ذلك افتتاح فروع لجامعات إيرانية داخل سوريا، وتقديم بعثات تعليمية مجانية للطلاب السوريين.

كما سلّطت الدراسة الضوء على الدور الذي لعبه المركز الثقافي الإيراني في دعم هذه الأنشطة، معتبرة أن هذه السياسات تهدف إلى إعادة تشكيل الهوية الثقافية في بعض المناطق السورية، وربطها بالمجال الإيراني،

وخلصت الدراسة إلى أن النفوذ الإيراني في سوريا تجاوز البعد العسكري، ليشمل أدوات ناعمة تسعى إلى التأثير في الإنسان السوري من خلال التعليم والثقافة، ضمن إستراتيجية طويلة الأمد لإعادة تشكيل المجال الاجتماعي في المناطق المتأثرة بالنزاع.

- دراسة Halabi (٢٠٢٣) "**Investment Climate as a Catalyst for Attracting Investment in Syria's Reconstruction Phase**"

**بعنوان: "المناخ الاستثماري كمحفز لجذب الاستثمار في مرحلة إعادة إعمار سوريا" (تركيا).**

هدفت الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار في سوريا كونه أحد المحددات الأساسية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وركز الباحث على أنّ نجاح أي دولة خارجة من صراع طويل الأمد في جذب الاستثمارات يعتمد على تحسين البيئة المؤسسية والقانونية والمالية، إلى جانب ضمان الأمن والاستقرار السياسي، وتتخذ الدراسة من سوريا نموذجاً تطبيقياً، حيث يحلل الباحث: التغيرات البنيوية في الاقتصاد السوري منذ عام ٢٠١١، مثل تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وانهيار القطاعات الإنتاجية (النفط، الصناعة، الزراعة)، دور الحلفاء الإقليميين (وخاصة إيران وروسيا) في محاولة إعادة بناء القطاعات المدمّرة مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية طويلة الأمد.

حيث إن موقع إيران الاقتصادي في عملية إعادة الإعمار، مبيناً أن طهران لم تكتفِ بالدعم العسكري والسياسي، بل عملت على تثبيت حضورها الاقتصادي عبر: توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي شملت قطاعات الطاقة والكهرباء والمناجم والنقل، تأسيس شركات مشتركة سورية–إيرانية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، منح خطوط ائتمان للنظام السوري، مما عزّز تبعية الاقتصاد السوري لطهران، كما أشار الباحث إلى أنّ العقوبات الغربية على سوريا وإيران دفعت الطرفين إلى ابتكار آليات اقتصادية بديلة، مثل المقايضة التجارية (النفط مقابل السلع الغذائية)، وهو ما منح إيران نفوذاً متزايداً في الداخل السوري، من الناحية المنهجية، اعتمد الباحث على تحليل نوعي كمي يجمع بين مراجعة الأدبيات، والإحصاءات الاقتصادية المتاحة من البنك الدولي وESCWA (الإسكوا)، وتقارير صندوق النقد الدولي، إلى جانب تحليل سياسات الاستثمار المعلنة من وزارة الاقتصاد السورية (٢٠١٧–٢٠٢٢)، وانتهت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أنّ تحسين مناخ الاستثمار في سوريا لا يمكن تحقيقه من دون تقليص الهيمنة الاقتصادية للدول الداعمة (وخاصة إيران)، ووضع إطار قانوني جديد يضمن الشفافية ويشجع على المنافسة العادلة، مما يفتح الباب أمام استثمارات عربية وأجنبية أكثر تنوعاً.

- **دراسة الحميد (٢٠٢٥). بعنوان: التَّحوُّلات في " محور المقاومة ": تفكّيك النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا العوامل والعواقب (قطر).**

هدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة تفكيك القوة الإيرانية في سوريا، من خلال عرض منهجية شاملة وتحليل متعمق للمحاور الرئيسة التي أسهمت في تفكيك النفوذ الإيراني وتأثيرها على المشهد الإستراتيجي في الشرق الأوسط. يركّز البحث على عوامل التراجع والعواقب المترتبة على ذلك ضمن سياق "محور المقاومة"، كما يتناول إعادة ترتيب موازين القوى وتعزيز تأثير قوى دولية وإقليمية أخرى في المنطقة، واعتمدت الدراسة منهجية تحليلية نوعية تجمع بين مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وتحليل الوثائق والسياسات الرسمية، بالإضافة إلى الاستفادة من التقارير الدولية والبيانات الإحصائية المتاحة، وأشارت النتائج إلى أن تفكيك القوة الإيرانية في سوريا لم يكن نتيجة عامل وحيد، بل نتاج تفاعل معقد بين عوامل داخلية مثل ضعف التنسيق بين

الميليشيات الإيرانية وتدمير القوة العسكرية لحزب الله، وتحولات في السياسات الداخلية الإيرانية، وعوامل خارجية مثل العقوبات الدولية، والتدخلات الإقليمية التي أعادت تشكيل موازين القوى، ويتوقع أن يكون لهذا التفكك عواقب إستراتيجية مهمة، أبرزها إعادة ترتيب التحالفات الإقليمية، وتقويض الاستقرار في منطقة "محور المقاومة"، وإحداث فجوة في الدعم المالي والعسكري للأطراف الموالية لإيران في العراق ولبنان واليمن، ويتوّج البحث بتقديم توصيات سياسية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال إعادة النظر في الإستراتيجيات الدبلوماسية والعسكرية، وتوجيه السياسات الاقتصادية.

## تعقيب على الدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة تنوعاً في تناول النفوذ الإيراني في سوريا، من الزوايا العسكرية والسياسية والثقافية، وهو ما يوفر قاعدة معرفية جيدة لفهم الأبعاد الشاملة لتدخل إيران، على سبيل المثال، ركّزت دراسة الظاهر (٢٠١٧) على الدور العسكري والسياسي لحزب الله في توطيد النفوذ الإيراني، فيما تناولت دراسة عمرو (٢٠٢١) البعد الثقافي والتعليمية لنفوذ إيران، ودراسة الحميد (٢٠٢٥) ركزت على تراجع النفوذ الإيراني ضمن محور المقاومة، بينما دراسة عبد الله (٢٠٢٠) تناولت النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري معاً، لكن بشكل عام من دون تحليل موسع للعوامل الاقتصادية والتأثيرات المباشرة على الاقتصاد السوري.

بالمقارنة مع البحث الحالي، الذي يهدف إلى دراسة مظاهر النفوذ الاقتصادي الإيراني وأبعاده في سوريا خلال المدَّة ٢٠٠٠–٢٠١٩ بطريقة تاريخية تحليلية، وتكشف المقارنة عن فجوة بحثية تتمثل في الأدبيات السابقة من حيث غياب تحليل تاريخي تفصيلي للبعد الاقتصادي، بما يشمل أدوات النفوذ الإيراني مثل الاستثمارات، الشركات المشتركة، خطوط الائتمان، وأثر العقوبات الغربية في تعزيز تبعية الاقتصاد السوري لإيران؛ بينما أظهرت دراسة Halabi (٢٠٢٣) قرباً من هذا البعد الاقتصادي، فإنها تناولت الفترة اللاحقة للحرب السورية، بينما يركز البحث الحالي على المدَّة الممتدة منذ عام ٢٠٠٠ لتتبع تطور النفوذ الاقتصادي الإيراني على المدى الطويل.

بالتالي، يقدّم البحث الحالي إضافة للأدبيات السابقة من خلال دمج التحليل التاريخي مع التحليل الاقتصادي، ما يتيح فهماً أعمق لتطور النفوذ الإيراني في سوريا، وعلاقته بالسياسات الإقليمية والدولية، ويفسّر كيف أسهمت العوامل السياسية والاقتصادية معاً في تعزيز مكانة إيران الاقتصادية في سوريا قبل الحرب وفي أثنائها.

## ٢–١– مشكلة البحث:

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، شهدت العلاقات السورية–الإيرانية تحولات متسارعة، بدأت بشراكة تجارية محدودة، ثم ما لبثت أن اتخذت منحىً توسعياً، تزايدت حدّته مع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، فهذه الثورة لم تكن مجرد حدث داخلي، بل لحظة مفصلية أعادت رسم خرائط التحالفات الإقليمية والدولية، وفتحت المجال أمام فواعل خارجية لإعادة تشكيل المشهد السوري وفق مصالحها الإستراتيجية.

وضمن هذا الإطار برزت إيران كفاعل خارجي محوري، تجاوز دعمها للنظام السوري البعد العسكري والسياسي، ليتمدّد إلى عمق البنية الاقتصادية للدولة، عبر أدوات متعددة مثل القروض، والاستثمارات، والاتفاقيات طويلة الأمد، والتغلغل في القطاعات الحيوية، أعادت إيران تشكيل الاقتصاد السوري وربطته تدريجياً

بمصالحها الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى حالة من التبعية الاقتصادية، انعكست على استقلال القرار السيادي السوري.

ورغم كثافة الدراسات التي تناولت الدور الإيراني من منظور عسكري أو جيوسياسي، فإن البعد الاقتصادي لهذا النفوذ ظلّ في الظل، ولم يحظَ بما يكفي من التحليل التاريخي المتعمق، خصوصاً من حيث تطوره الزمني، وآلياته، وآثاره على السيادة الوطنية ومسار التنمية، كما أن غياب التوثيق المنهجي لتأثير هذا النفوذ على عملية إعادة الإعمار يطرح إشكالية بحثية تستحق الوقوف عندها.

من هنا تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي: ما مظاهر النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم النفوذ الاقتصادي؟ وما هي أدواته؟
- ما أبرز مجالات التعاون الاقتصادي ومشروعات إيران في سوريا؟
- ما أدوات وآليات النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا (٢٠١١-٢٠١٩)؟
- ما آثار النفوذ الاقتصادي الإيراني على الاقتصاد والسيادة السورية (٢٠٠٠–٢٠١٩)؟

### ١-٣- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أكثر جوانب العلاقات السورية–الإيرانية تعقيداً وتأثيراً، وهو النفوذ الاقتصادي، الذي غالباً ما يُغفل في الدراسات التي تركّز على البعد العسكري أو السياسي، ففي ظل التحولات الكبرى التي شهدتها سوريا منذ عام ٢٠١١، برز الاقتصاد كأداة مركزية لإعادة تشكيل موازين القوى الداخلية والخارجية، وكان لإيران دور محوري في هذا المسار.

يسعى البحث إلى سد فجوة معرفية في الدراسات التاريخية والسياسية المعاصرة، من خلال تحليل تطور النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا على مدى عقدين، وتفكيك أدواته ومظاهره، وربطها بالسياق الثوري والسياسي الذي أعاد تشكيل الدولة السورية، كما يقدّم إطاراً تحليلياً لفهم كيف يمكن للاقتصاد أن يتحوّل من مجال للتعاون إلى وسيلة للهيمنة، وكيف تؤثر العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة في السيادة الوطنية واتخاذ القرار.

وتكمن أهمية البحث أيضاً في أنه يعتمد منهجاً تاريخياً، يتيح تتبع التحولات الزمنية في نمط النفوذ الإيراني، ويُسهم في فهم أعمق لطبيعة التحالفات الإقليمية، ودور الاقتصاد في بناء النفوذ الجيوسياسي، كما يُعد هذا البحث مرجعاً مهماً للباحثين في مجالات التاريخ السياسي، العلاقات الدولية، والدراسات الشرق أوسطية، لفهم ديناميكيات النفوذ الإيراني في المنطقة من زاوية غير تقليدية.

### ١-٤- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تقديم تحليل تاريخي معمّق لمظاهر النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩، من خلال تتبع تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتحديد مراحل التحول من التعاون إلى التغلغل البنيوي، ويركز البحث على تفكيك أدوات النفوذ التي استخدمتها إيران، مثل القروض، الاتفاقيات الاستثمارية، والسيطرة على القطاعات الحيوية، بهدف فهم كيف أسهمت هذه الأدوات في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية السورية، كما يهدف إلى تفسير العلاقة بين هذا النفوذ وتراجع السيادة الاقتصادية، من خلال تحليل

مدى تأثيره على استقلال القرار الاقتصادي والسياسي السوري، خاصة في مرحلة ما بعد الثورة عام ٢٠١١، ويطمح البحث إلى تقديم قراءة تحليلية تربط بين الاقتصاد والسياسة في سياق التحولات الإقليمية، بما يُسهم في إثراء الدراسات التاريخية والسياسية المعاصرة حول النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، ويكشف عن دور الاقتصاد بوصفه أداة إستراتيجية في بناء النفوذ الجيوسياسي.

### ٥-١- منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج التاريخي، وهو أسلوب بحث علمي يتناول دراسة الظواهر والأحداث كما وقعت في الماضي، مع جمع وتحليل المعلومات والبيانات من مصادرها الأصلية أو الثانوية، لتكوين رؤية واضحة ومنطقية عن التسلسل الزمني للأحداث وعوامل حدوثها (الحمودي، ٢٠١٥، ٢٤).

### ٦-١- الإطار النظري:

#### ١-٦-١- المفاهيم النظرية للنفوذ الاقتصادي:

##### ١-١-٦-١ مفهوم النفوذ الاقتصادي:

يُعرَّف النفوذ الاقتصادي بأنه القدرة على إعادة تشكيل الخيارات الاقتصادية والسياسية لدولة ما، عبر أدوات مالية وتجارية واستثمارية، تُستخدم بذكاء إستراتيجي لتوجيه مسارات التنمية والتحكم في الموارد الحيوية، وهو أحد أبرز تجليات القوة الناعمة (Soft Power)، التي تتيح للدول فرض مصالحها دون اللجوء إلى القوة العسكرية، بل عبر اختراق البنية الاقتصادية للدول المستهدفة (Blanchard & Ripsman, 2008؛ هلال، ٢٠٢١).

وتتجلى هذه القدرة في استخدام أدوات مثل الاستثمار في البنية التحتية، تقديم القروض والمساعدات، إبرام الاتفاقيات التجارية طويلة الأمد، التحكم في الموارد الحيوية، وفرض العقوبات الاقتصادية، وهذه الأدوات لا تقتصر على تحقيق مصالح مالية، بل تُستخدم لتثبيت النفوذ السياسي، كما في حالة إيران التي وظّفت أدوات اقتصادية متعددة لتعزيز حضورها في سوريا، وربط النظام السوري بمصالحها الإستراتيجية، بما يخدم أهدافها الإقليمية (عبد الله، ٢٠٢٠؛ Alfaro, 2013).

وفي سياق الشرق الأوسط، برز النفوذ الاقتصادي الإيراني منذ مطلع الألفية كأداة مركزية في سياستها الخارجية، حيث اعتمدت طهران على استثمارات إستراتيجية، قروض مهيكلة، واتفاقيات طويلة الأمد، لتأسيس علاقات تبعية اقتصادية مع دول مثل سوريا، ما منحها قدرة على التأثير في القرارات السيادية دون الحاجة إلى تدخل مباشر (Chatham House, 2019؛ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ٢٠٢٠).

ويرى الباحثون أنّ النفوذ الاقتصادي هو القدرة على توجيه سياسات الدول وخياراتها التنموية عبر أدوات مالية وتجارية واستثمارية تُستخدم لإعادة تشكيل مساراتها الاقتصادية بما يخدم مصالح الدولة المؤثِّرة، بحيث يتحول الاقتصاد إلى وسيلة لإنتاج التبعية وتعزيز النفوذ السياسي في البيئات الضعيفة.

##### ٢-١-٦-١ أبعاد النفوذ الاقتصادي:

يمكن تصنيف النفوذ الاقتصادي إلى أربعة أبعاد رئيسة، تتداخل فيما بينها لتشكّل شبكة تأثير شاملة:

- **البعد المالي:** يتمثل في تقديم القروض والمنح والمساعدات، التي تؤدي إلى اعتماد مالي طويل الأمد، وتمنح الدولة المانحة قدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية للدولة المستهدفة (السمان، ٢٠٢٠).
- **البعد التجاري:** يتجلى في السيطرة على الأسواق المحلية من خلال التصدير المهيكل، الذي يخدم أهدافاً إستراتيجية تتجاوز المصالح التجارية، ويخلق نمطاً من التبعية التجارية (عبد الحميد وشاكر، ٢٠٢٢، ٤٢).
- **البعد الاستثماري:** يشمل السيطرة على القطاعات الحيوية مثل الطاقة، الاتصالات، النقل، والبنية التحتية، ما يمنح الدولة المهيمنة نفوذاً مباشراً في إدارة وتشغيل هذه القطاعات.
- **البعد التكنولوجي والتنموي:** يتمثل في نقل التكنولوجيا، تنفيذ مشاريع تنموية، وتقديم الدعم التقني، ما يؤدي إلى خلق اعتماد معرفي وتقني طويل الأمد، يُترجم إلى نفوذ سياسي مؤسسي (Hinnebusch, 2020).

وتُظهر هذه الأبعاد أن النفوذ الاقتصادي ليس مجرد نشاط مالي، بل أداة إستراتيجية متكاملة تُستخدم لإعادة تشكيل الدولة المستهدفة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

**١-٦-١-٣ أدوات النفوذ الاقتصادي:**

تنوعت أدوات النفوذ الاقتصادي بين أدوات مباشرة، غير مباشرة، وأدوات ضغط، وتُستخدم وفقاً للسياق السياسي والهدف الإستراتيجي:

- **الأدوات المباشرة:** تشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، العقود طويلة الأمد، والاتفاقيات الثنائية التي تمنح امتيازات خاصة للجهات المهيمنة، وتُستخدم لتثبيت الحضور الاقتصادي في القطاعات الحيوية (Hunter, 2003, 138).
- **الأدوات غير المباشرة:** مثل المساعدات التنموية، برامج التدريب، التبادل الثقافي، والدعم التقني، وهي أدوات ناعمة تُستخدم لبناء علاقات طويلة الأمد، وتُخفي خلفها أهدافاً سياسية بعيدة المدى (Nye, 2004).
- **أدوات الضغط الاقتصادي:** تشمل العقوبات، التحكم في الموارد الأساسية مثل الطاقة والغذاء، وفرض شروط تجارية، وتُستخدم لتحقيق أهداف سياسية محددة، كما فعلت إيران في سوريا عبر التحكم في توريد النفط والسلع الأساسية (ECFR, 2020).

هذه الأدوات تُستخدم بشكل متكامل، وتُكيّف حسب طبيعة الدولة المستهدفة، ما يجعل النفوذ الاقتصادي أداة مرنة وفعالة في السياسة الدولية.

**١-٦-١-٤ النفوذ الاقتصادي والسيادة الوطنية:**

يؤدي اتساع النفوذ الاقتصادي الخارجي، خاصة في الدول ذات البنية الاقتصادية الضعيفة، إلى تآكل جزئي أو تدريجي للسيادة الوطنية، إذ تصبح الدولة المستهدفة مرتبطة اقتصادياً بالفاعل المهيمن، ما يمنحه قدرة على التأثير في قراراتها الداخلية والخارجية، ويُضعف استقلالها في رسم السياسات التنموية والاقتصادية (النمر، ٢٠١٩).

وفي الحالة السورية، تُظهر الدراسات أن التعاون الاقتصادي الإيراني بعد عام ٢٠١١ تحوّل من شراكة إلى آلية تبعية، حيث استخدمت إيران أدوات التمويل، الاستثمار، والتجارة، للتحكم في مفاصل الاقتصاد السوري، بما يعكس ارتباط النفوذ الاقتصادي بالأبعاد السياسية والعسكرية (Chatham House, 2019).

وقد استخدم النفوذ الاقتصادي تاريخياً كأداة استعمارية ناعمة، كما في الامتيازات الأجنبية التي مُنحت للقوى الأوروبية في الموانئ والمناجم والسكك الحديدية في الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر، والتي أدت إلى تآكل السيادة الاقتصادية للدول العثمانية والعربية آنذاك، هذا النموذج يعاد إنتاجه اليوم بصيغة جديدة، حيث تُستخدم القروض والعقود الاستثمارية كوسائل للهيمنة، كما هو الحال في العلاقة بين إيران وسوريا بعد عام ٢٠١١ (عبد الحميد وشاكر، ٢٠٢٢، ٤٢).

كل ما سبق يضعنا أمام حقيقة مفادها أن النفوذ الاقتصادي لا يُختزل في كونه أداة مالية أو تجارية، بل يُعد آلية إستراتيجية شاملة تُستخدم لإعادة تشكيل الدول المستهدفة سياسياً واقتصادياً، وتطبيق هذه المفاهيم على الحالة السورية يكشف كيف استطاعت إيران، عبر أدوات متعددة، أن تُنتج نمطاً من التبعية الاقتصادية والسياسية، ما يجعل دراسة هذا النفوذ ضرورة لفهم التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين.

كما أن الربط بين الإطار النظري والتطبيق العملي في الحالة السورية يُمكّن الباحثين من تحليل كيف تحوّل الاقتصاد من مجال للتعاون إلى أداة للهيمنة، وكيف أصبحت السياسات الاقتصادية مدخلاً لإعادة تشكيل السيادة الوطنية، في ظل صراعات إقليمية ودولية متشابكة، تتجاوز حدود الاقتصاد لتطال بنية القرار السياسي ذاته.

**١-٦-٢ العلاقات الاقتصادية السورية–الإيرانية قبل عام ٢٠١١:**

**١-٦-٢-١- السياق التاريخي والتحوّلات الهيكلية:**

مع مطلع الألفية الثالثة، دخلت العلاقات السورية–الإيرانية مرحلة جديدة من التوسّع الاقتصادي، مدفوعة بجملة من التحولات الإقليمية والدولية، أبرزها تداعيات ما بعد الحرب الباردة، وتراجع الدور الروسي مؤقتاً، وتزايد الضغوط الغربية على دمشق، لا سيما بعد فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية، في هذا السياق، وجدت سوريا نفسها بحاجة إلى شركاء اقتصاديين بديلين عن أسواقها التقليدية، بينما سعت إيران إلى توسيع نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي في المشرق العربي، فكانت دمشق بوابة إستراتيجية لذلك.

وقد أسهمت الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم الاقتصادية بين البلدين في توفير إطار قانوني لتوسيع الاستثمارات الإيرانية في قطاعات متعددة، ووفقاً لتقرير صادر عن موقع Fanack (٢٠١٧)، فإن إيران استثمرت في سوريا خلال المدَّة ٢٠٠٦–٢٠١٠ ما يزيد على ٢٠ مليار ليرة سورية، وهو رقم يعكس تصاعد الحضور الإيراني في الاقتصاد السوري خلال تلك المرحلة.

كما تشير البيانات التجارية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ذروته في عام ٢٠١٠، حيث قُدّر بنحو ٥٤٥ مليون دولار، ورغم أن هذا الرقم لا يُعد كبيراً مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية السورية، إلا أن دلالته الإستراتيجية تكمن في الطابع الهيكلي للعلاقة: إذ كانت سوريا تعتمد على إيران في استيراد السلع والخدمات الهندسية، بينما كانت إيران تؤدي دور المموّل والمورّد التقني، أكثر من كونها شريكاً تجارياً متوازناً (Itani, 2019).

وعليه، يمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة "التمهيد البنيوي" لتوسّع النفوذ الإيراني لاحقاً، حيث تمّ خلالها تأسيس روابط مالية واستثمارية وسياسية، مهّدت الأرضية لتغلغل أعمق بعد عام ٢٠١١.

**١-٦-٢-٢- أبرز مجالات التعاون الاقتصادي ومشروعات إيران في سوريا:**

تركز التعاون الاقتصادي بين سوريا وإيران قبل عام ٢٠١١ في ثلاث مجالات رئيسة: الطاقة والبنية التحتية، التصنيع والاستثمارات، والتجارة الخارجية. وقد شكّلت هذه المجالات أدوات عملية لتعزيز الحضور الإيراني في الاقتصاد السوري.

- **الطاقة والبنية التحتية**

وقّعت سوريا مع إيران عدداً من الاتفاقيات في مجال الطاقة، شملت توريد معدات وخدمات هندسية لبناء وتطوير محطات كهرباء، ووفقاً لـ Fanack، فإن شركة إيرانية وقّعت عقداً مع المؤسسة العامة لتوزيع واستغلال الطاقة الكهربائية في سوريا خلال تلك الحقبة (عبد الحميد وشاكر، ٢٠٢٢، ٦٥).

هذا التعاون لم يكن مجرد مشروع اقتصادي، بل أداة نفوذ إستراتيجية؛ إذ إن مشاركة إيران في تشغيل البنى التحتية الحيوية منحها دوراً مؤثراً في قطاع حساس، ما عزز قدرتها على التأثير في القرار السوري في مجالات تتجاوز الاقتصاد إلى الأمن والسيادة.

- **التصنيع والاستثمارات:**

في مجال التصنيع، دخلت شركات إيرانية في مشاريع مشتركة مع الجانب السوري، خاصة في الصناعات التحويلية والزراعية. ووفقاً لـ Fanack، نفذت إيران بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٥ أربعة مشاريع بقيمة تزيد عن خمس مليارات ليرة سورية، ثم ارتفع العدد إلى سبعة مشاريع بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ بقيمة تقارب ٢٠ مليار ليرة.

هذا التوسع يعكس رغبة إيران في تجاوز دور المصدّر إلى إقامة حضور صناعي دائم داخل سوريا، ما يعزز من شبكة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويمنحها نفوذاً طويل الأمد في قطاعات إنتاجية حيوية.

- **التجارة الخارجية والاعتماد المتبادل:**

تشير بيانات التجارة إلى أن الصادرات الإيرانية شكّلت النسبة الأكبر من التبادل التجاري بين البلدين. ووفقاً لتحليل صادر عن Middle East Institute (Majidyar, 2017)، فإن نحو ٩٥٪ من حجم التجارة الثنائية في فترة ما بعد الحرب كانت صادرات إيرانية.

هذا التفاوت يعكس نمطاً من التبعية التجارية، حيث تعتمد سوريا على إيران في تأمين السلع الأساسية، بينما تبقى صادراتها إلى إيران محدودة، وهو ما يشير إلى علاقة غير متكافئة، تُوظَّف فيها التجارة كأداة لتعزيز النفوذ، وليس كشراكة اقتصادية متوازنة.

**١-٦-٢-٣- تأثير هذه العلاقات على سياسات التنمية والاقتصاد السوري**

استنادًا إلى تحليل منهجي للتفاعلات الاقتصادية بين البلدين، يتضح أن هذه العلاقات الاقتصادية بين سوريا وإيران قبل عام ٢٠١١ أسهمت في تشكيل مسار تنموي موجه، انعكس على قرارات الاستثمار والتخطيط الاقتصادي في سوريا، وذلك من خلال عدة آليات:

أولاً: التمويل والالتزامات المالية القروض والتمويلات الإيرانية لم تكن مجرد دعم مالي، بل خلقت التزامات سياسية واقتصادية على الحكومة السورية، ما جعلها أكثر ارتباطاً بإيران كمصدر تمويل بديل عن المؤسسات الغربية.

ثانياً: تشغيل البنى التحتية دخول الشركات الإيرانية في مشاريع البنية التحتية لم يقتصر على التنفيذ، بل امتد إلى التشغيل والصيانة، ما منح إيران قدرة على التأثير في إدارة قطاعات حيوية، وربما في توجيه الاستثمارات المستقبلية.

ثالثاً: التداخل بين الاقتصاد والسياسة هذا النمط من التعاون الاقتصادي أسهم في تعزيز مكانة إيران كشريك إستراتيجي، وليس مجرد حليف سياسي، ما مهّد لتوسّع نفوذها بعد عام ٢٠١١، حينما أصبحت سوريا أكثر هشاشة واعتماداً على شركائها الإقليميين.

وبناءً على ما سبق، يمكن اعتبار العلاقات الاقتصادية السورية–الإيرانية قبل عام ٢٠١١ بمثابة المرحلة التأسيسية لنفوذ إيراني متعدد الأبعاد، حيث لم تكن هذه العلاقات مجرد تبادل تجاري أو تعاون صناعي، بل كانت مدخلاً إستراتيجياً لتثبيت حضور إيراني داخل البنية الاقتصادية السورية. لقد أسهمت الاتفاقيات الثنائية، ومشروعات الطاقة، والاستثمارات الصناعية، والتجارة غير المتكافئة، في خلق نمط من الاعتماد التدريجي، جعل سوريا أكثر قابلية للتأثر بالسياسات الإيرانية (Hatahet, 2019).

هذا النمط من التعاون الاقتصادي لم يكن محايداً أو متوازناً، بل حمل في طياته مؤشرات على تحول إيران من شريك اقتصادي إلى فاعل مهيمن. فالدولة السورية، التي كانت تبحث عن بدائل في ظل العقوبات الغربية، وجدت نفسها تدريجياً ضمن شبكة اقتصادية ترتبط بمصالح إيران، ما جعلها أكثر استعداداً – وربما اضطراراً – لقبول توسع النفوذ الإيراني بعد عام ٢٠١١.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه المرحلة التمهيدية تُظهر أن النفوذ الاقتصادي لا يبدأ من لحظة الأزمة، بل يُبنى عبر سنوات من التغلغل المؤسسي والمالي، ما يجعل دراسة هذه الحقبة ضرورية لفهم طبيعة الهيمنة الإيرانية في العقد التالي، فكل مشروع، وكل اتفاقية، وكل صفقة تجارية قبل ٢٠١١ كانت بمثابة لبنة في بناء نفوذ إستراتيجي، تحوّل لاحقاً إلى أحد أعمدة السياسة الإيرانية في سوريا.

**١-٦-٣- أدوات وآليات النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا (٢٠١١-٢٠١٩)**

في أعقاب اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، دخلت العلاقات الإيرانية–السورية مرحلة جديدة اتسمت بتكثيف غير مسبوق في الحضور الإيراني داخل مفاصل الدولة السورية، ليس فقط عبر الدعم العسكري والسياسي، بل من خلال أدوات اقتصادية متشابكة (Fulton, Holliday, & Wyer, 2013).

لقد تحوّل الاقتصاد إلى ساحة نفوذ موازية، استخدمتها إيران بذكاء إستراتيجي لتثبيت حضورها طويل الأمد، عبر أدوات تمويلية واستثمارية وتجارية وتنموية، هدفت إلى خلق تبعية اقتصادية مستدامة، وإعادة تشكيل أولويات الدولة السورية بما يخدم مصالح طهران الإقليمية (محمود، ٢٠٢٣، ٨؛ أحمد ومسعود، ٢٠١٤،

٨١٨)، ويركّز هذا الجزء من البحث على أبرز هذه الأدوات، وتحليل آلياتها، وتفكيك كيف تحوّلت من مجرد أدوات اقتصادية إلى وسائل هيمنة سياسية واجتماعية:

**١-٦-٣-١- خطوط الائتمان والتمويل كأداة أساسية:**

من أبرز أدوات النفوذ التي وظّفتها إيران في سوريا خلال سنوات الحرب، منحها لدمشق خطوط ائتمان وقروضاً مالية ضخمة، ففي ظل الحصار الاقتصادي وتراجع احتياطي العملة الصعبة، سارعت طهران إلى فتح خط ائتماني أولي بقيمة مليار دولار عام ٢٠١٣، خُصص لاستيراد السلع الغذائية ودعم الاحتياطي النقدي الرسمي، الذي كان ينهار تدريجياً بسبب الإنفاق العسكري المتزايد. وفي آب ٢٠١٣، تم توقيع قرض ثانٍ بقيمة ٣,٦ مليارات دولار لتمويل استيراد المشتقات النفطية، ما أسهم في الحد من تدهور سعر صرف الليرة السورية.

وفقاً لتقرير الإسكوا (٢٠١٧)، بلغ مجموع القروض الإيرانية لسوريا بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ نحو ٤,٦ مليارات دولار، خُصصت لاستيراد السلع الأساسية والمشتقات النفطية، ولتثبيت سعر صرف الليرة السورية.

وقد استخدمت إيران هذه القروض كأداة لفرض شروط تجارية واستثمارية، إذ كانت معظم التوريدات تتم من داخل إيران بنسبة ١٠٠%، ما أدى إلى تدوير الأموال داخل الاقتصاد الإيراني، وتعزيز الاعتماد السوري على المنتجات الإيرانية، وبالتالي فإن هذه الخطوط الائتمانية لم تكن مجرد دعم مالي، بل وسيلة إستراتيجية لربط الاقتصاد السوري بالمنظومة الإيرانية، وتوسيع نفوذ طهران في مؤسسات الدولة السورية (Watkins, 2020, 21).

ويرى الباحثون أنّ استخدام إيران لخطوط الائتمان في سوريا لم يكن مجرد استجابة لأزمة اقتصادية، بل شكّل أداة مدروسة لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية السورية بما ينسجم مع مصالحها الإستراتيجية، فقد أدّت هذه القروض إلى تعزيز اعتماد دمشق على الواردات الإيرانية، وربط قطاعات حيوية—وخاصة الطاقة—بمنظومة التمويل الإيرانية، الأمر الذي حوّل الدعم المالي إلى آلية نفوذ طويلة الأمد داخل مؤسسات الدولة السورية.

**١-٦-٣-٢- العقود الاستثمارية الطويلة الأمد في القطاعات الإستراتيجية**

لجأت إيران إلى جانب التمويل، إلى توقيع عقود استثمارية طويلة الأمد في قطاعات حيوية مثل الطاقة، الفوسفات، النقل، والاتصالات، ففي عام ٢٠١٥، ووقّعت اتفاقية تعاون اقتصادي مشترك شملت مشاريع إستراتيجية، من أبرزها عقد استثمار منجم الفوسفات في منطقة الشرقية، ومذكرة تفاهم لتأسيس مشغل خلوي ثالث، وعقد استثمار منشأة أبقار زاهد في طرطوس، واستثمار ٥ آلاف هكتار من الأراضي الزراعية (التركاوي والمغربل، ٢٠٢٤؛ الزعبي، ٢٠٢٤).

غالباً ما أُبرمت هذه العقود مع شركات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، ما يعكس الطابع الأمني–الاقتصادي لهذا النفوذ، وتشير دراسة Chatham House إلى أن هذه العقود لم تكن مجرد صفقات اقتصادية، بل أدوات لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية السورية بما يتماشى مع مصالح طهران، وبعيدًا عن الشفافية أو المنافسة العادلة (Hatahet, 2019).

إن هذه العقود لا تضمن فقط تدفقات مالية مستمرة لإيران، بل تخلق إطاراً مؤسسياً للنفوذ، حيث تصبح الدولة السورية جزءاً من شبكة اقتصادية تخضع جزئياً للسيطرة الإيرانية، ما يُحوّل التحالفات التجارية إلى أدوات إستراتيجية للهيمنة السياسية.

**١-٦-٣-٣- التوجيه التنموي والسيطرة على أولويات الدولة:**

لم تكتف إيران بتقديم الدعم المالي أو تنفيذ المشاريع، بل سعت إلى التأثير في مسار التنمية وتحديد أولوياتها، من خلال دمج أدواتها الاقتصادية داخل مؤسسات الدولة السورية، فقد أتاح ضعف الدولة السورية نتيجة الحرب لطهران فرصة لربط عملية إعادة الإعمار بمصالحها، بحيث تتحول إلى أداة للتحكم في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء (Alaaldin, 2017; Itani, 2019).

هذا النوع من النفوذ يتجاوز الدعم التقليدي، ليصل إلى إعادة تشكيل البنية الذهنية والمؤسسية للدولة السورية، وتحويل إيران من شريك اقتصادي إلى فاعل رئيس في صياغة السياسات التنموية والاجتماعية.

**١-٦-٣-٤- التجارة غير المتكافئة وتعميق التبعية:**

لعبت التجارة الثنائية دوراً محورياً في ترسيخ النفوذ الإيراني، لكنها لم تكن متكافئة، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٤٣٠ مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى ٨٦٩ مليون دولار عام ٢٠١٤، وكانت النسبة الساحقة من هذا التبادل لصالح إيران، كما أظهرت تقارير أن نحو ٩٥% من هذا التبادل كان لصالح المنتجات الإيرانية، ما جعل سوريا تعتمد بشكل شبه كامل على إيران في تأمين السلع الأساسية، من الوقود إلى الأدوية (MEI, 2016).

هذا النمط من التجارة لا يعكس فقط خللاً في الميزان التجاري، بل يُستخدم كأداة ضغط سياسي واقتصادي، فكلما زاد اعتماد سوريا على المنتجات الإيرانية، قلّت قدرتها على تنويع شراكاتها الاقتصادية، ما يجعلها أكثر عرضة للابتزاز الاقتصادي، مما أضعف قدرتها على المناورة في علاقاتها الخارجية.

يتضح من العرض السابق أن النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا خلال المدَّة ٢٠١١–٢٠١٩ لم يكن مجرد دعم مالي أو استثماري عابر، بل كان إستراتيجية متكاملة متعددة الأبعاد، فقد استخدمت إيران أدوات التمويل، العقود طويلة الأمد، التوجيه التنموي، والتجارة غير المتكافئة، لتشكيل شبكة نفوذ مترابطة تمكّنها من السيطرة على مفاصل الاقتصاد السوري، وما يميز هذا النفوذ أنه إستراتيجي وطويل الأمد، يربط الاقتصاد السوري بمصالح طهران، ويقيد استقلال القرار الاقتصادي والسياسي، ويحوّل الاقتصاد إلى أداة من أدوات الصراع الإقليمي وإعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط، ويمثل هذا المحور أحد المفاتيح الأساسية لفهم كيف تحوّل النفوذ الاقتصادي الإيراني إلى عامل بنيوي في صياغة مستقبل الدولة السورية، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تفكيكه تاريخياً وتحليلياً.

**١-٦-٤- آثار النفوذ الاقتصادي الإيراني على الاقتصاد والسيادة السورية (٢٠٠٠–٢٠١٩)**

شهدت العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا خلال المدَّة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ تحولات تدريجية، بدأت بشراكات تجارية محدودة، ثم تصاعدت بعد عام ٢٠١١ إلى مستويات من التأثير البنيوي، تجاوزت التبادل التجاري والاستثمار، لتطال السياسات العامة واستقلال القرار الاقتصادي والسيادي للدولة السورية، وفي هذا المحور، سيتم تحليل أبرز الآثار التي خلّفها النفوذ الاقتصادي الإيراني، من خلال تتبع التغيرات في القطاعات الحيوية، ورصد مظاهر التبعية الاقتصادية، وتقييم انعكاسات ذلك على السيادة الوطنية.

**١-٦-٤-١- التأثير في استقلال القرار الاقتصادي السوري**

أدى توسع النفوذ الإيراني، خاصة بعد عام ٢٠١١، إلى تراجع قدرة الدولة السورية على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة، فقد أصبحت العديد من السياسات المالية والتجارية مرتبطة بشروط التمويل الإيراني، سواء عبر خطوط الائتمان أو العقود الاستثمارية، وهذا الارتباط خلق نمطاً من الاعتماد المالي، حيث باتت الحكومة

السورية ملزمة بتوجيه جزء من مواردها ومشاريعها بما يتماشى مع المصالح الإيرانية، ما أضعف مرونة القرار الاقتصادي الداخلي، وأدخل الاقتصاد السوري في دائرة التأثير الخارجي المستمر (عبد الحميد وشاكر، ٢٠٢٢، ٤٤).

مما يُظهر أن التبعية المالية ليست مجرد مسألة تقنية، بل مدخل لإعادة تشكيل السيادة الوطنية من بوابة الاقتصاد.

**١-٦-٤-٢- التغيرات في القطاعات الحيوية**

تركّز النفوذ الإيراني في قطاعات إستراتيجية مثل الطاقة، الفوسفات، النقل، والصناعة، فقد حصلت شركات إيرانية على عقود طويلة الأمد لاستثمار مناجم الفوسفات في تدمر، وتشغيل مرفأ اللاذقية، وإعادة تأهيل محطات الكهرباء، وهذه السيطرة لم تكن مجرد استثمار، بل تحوّلت إلى أدوات للتحكم في تدفق الموارد وتوجيهها بما يخدم المصالح الإيرانية (Fulton, Holliday, & Wyer, 2013).

بحسب تقرير مركز كاندل للدراسات، فإن إيران أنفقت أكثر من ٥٠ مليار دولار في سوريا، واستثمرت في قطاعات حيوية بهدف استرداد هذه التكلفة عبر السيطرة الاقتصادية، ما ربط الاقتصاد السوري وظيفياً بالمنظومة الإيرانية (مركز كاندل للدراسات، ٢٠٢٤، ٢).

ويعكس هذا التغلغل الإيراني في القطاعات الحيوية كيف تحوّل الاستثمار إلى أداة نفوذ وظيفي، تُعيد تشكيل البنية الاقتصادية السورية بما يخدم مصالح طهران الإستراتيجية، ويُقيد استقلالية إدارة الموارد الوطنية.

**١-٦-٤-٣- التبعية الاقتصادية وانعكاساتها السياسية**

أدى النفوذ الاقتصادي الإيراني إلى نشوء حالة من التبعية، خاصة في ظل الحرب وتراجع الدعم الدولي لسوريا، فقد أصبحت إيران المصدر الرئيس للنفط، القمح، والأدوية، ما جعل الاقتصاد السوري يعتمد على إيران في تأمين السلع الأساسية، هذه التبعية لم تكن محايدة، بل حملت انعكاسات سياسية واضحة، حيث باتت دمشق أكثر ميلاً لمواقف طهران في القضايا الإقليمية (قومان، ٢٠١٨)، وبذلك فإن الدعم الإيراني أسهم في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية السورية، لكنه في الوقت ذاته ربط القرار الاقتصادي السوري بالمصالح الإيرانية، ما أثّر على استقلالية السياسات العامة.

**١-٦-٤-٤- إعادة الإعمار كأداة نفوذ**

في مرحلة ما بعد الحرب، تحوّلت عملية إعادة الإعمار في سوريا إلى إحدى أبرز أدوات النفوذ الإيراني، حيث سعت طهران إلى توجيه هذه العملية بما يخدم مصالح شركاتها عبر عقود غير تنافسية واتفاقيات تفضيلية، وهذا التوجه لم يكن مجرد إسهام في إصلاح ما دمرته الحرب، بل شكّل وسيلة إستراتيجية لتثبيت الحضور الإيراني في مفاصل الاقتصاد السوري (الزعبي، ٢٠٢٤، ١٤).

وتشير دراسة صادرة عن مركز الحوار السوري إلى أن إيران بنت تدخلها في سوريا على ثلاث مرتكزات رئيسة: الدعم العسكري، اختراق المؤسسات، والتغلغل الاقتصادي، حيث أصبحت مشاريع إعادة الإعمار جزءاً من منظومة النفوذ الإيراني في البنية التحتية السورية (مركز الحوار السوري، ٢٠٢٢).

كل ما سبق يكشف أن النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩ لم يكن مجرد شراكة تجارية أو دعماً مالياً، بل تحوّل إلى آلية إستراتيجية لإعادة تشكيل الاقتصاد السوري وتوجيه سياساته بما يخدم مصالح طهران، ولقد أثّر هذا النفوذ في استقلال القرار الاقتصادي، وأعاد رسم أولويات التنمية، وخلق

حالة من التبعية البنيوية انعكست على السيادة الوطنية، ومن هنا، فإن تحليل هذه الآثار لا يكتفي بتوصيف الواقع، بل يُسهم في فهم طبيعة التحالفات الإقليمية وحدود السيادة في ظل النفوذ الاقتصادي العابر للحدود، ويُمهّد لتقييم مستقبل العلاقات السورية–الإيرانية في مرحلة ما بعد الحرب.

## ٢– النتائج:

–اتخذ النفوذ الاقتصادي الإيراني طابعاً بنيوياً لا ظرفياً؛ إذ لم يقتصر على مرحلة ما بعد ٢٠١١، بل بدأ قبلها عبر اتفاقيات واستثمارات ممهّدة، ثم تعزّز خلال الحرب، وبالتالي فإن النفوذ «لم يعد مجرد دعم مالي تقليدي، بل أصبح أداة لإعادة هندسة الدولة السورية».

–اعتمدت إيران على خطوط ائتمان مشروطة مكّنتها من التحكم في القرار الاقتصادي السوري، حيث بلغت «نحو ٤,٦ مليارات دولار بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥».

–وقّعت إيران عقوداً استثمارية طويلة الأمد في قطاعات حيوية مثل الطاقة والفوسفات والاتصالات، وهي أدوات لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية السورية.

–سيطرت إيران على قطاعات إنتاجية وخدمية حساسة، ما أدى إلى خلق نمط من التبعية الاقتصادية والسياسية، انعكس على استقلال القرار السيادي السوري.

–أسهمت التجارة غير المتكافئة في تعميق التبعية، إذ أصبحت سوريا تعتمد على الواردات الإيرانية مقابل صادرات محدودة، ما زاد من اختلال الميزان التجاري.

–تحوّل النفوذ الاقتصادي إلى أداة سياسية؛ حيث إن إيران استخدمت الاقتصاد لتوجيه السياسات العامة السورية بما يخدم مصالحها الإقليمية.

–أثّر النفوذ الإيراني في مسار إعادة الإعمار، حيث ربطت طهران مشاركتها في إعادة البناء بالحصول على امتيازات اقتصادية طويلة الأمد.

## ٣– الاستنتاجات:

تُظهر نتائج هذا البحث أن النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا لم يكن نتاجاً لظرف سياسي طارئ، بل جاء ضمن إستراتيجية متكاملة هدفت إلى إعادة تشكيل بنية الاقتصاد السوري وحدود سيادته، فقد بيّنت الدراسة أن إيران، خلال المدَّة المتدَّة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩، اعتمدت على منظومة واسعة من الأدوات الاقتصادية، شملت خطوط الائتمان المشروطة، والعقود الاستثمارية طويلة الأمد، والسيطرة على قطاعات حيوية، والتغلغل في مشاريع التنمية، وأسهم هذا التوسع في تكريس تبعية اقتصادية وسياسية مركّبة، انعكست على استقلال القرار الاقتصادي السوري، وأعادت توجيه السياسات العامة بما يتوافق مع المصالح الإقليمية لطهران.

كما أظهر التحليل التاريخي أن هذا النفوذ تزامن مع ضعف مؤسسات الدولة السورية خلال سنوات الأزمة، ما أتاح لإيران ترسيخ حضورها عبر أدوات اقتصادية ناعمة تُمارس تأثيراً عميقاً دون الحاجة إلى تدخل مباشر، وقد أدى ذلك إلى تحوّل الاقتصاد السوري إلى ساحة لإعادة هندسة السيادة الوطنية، حيث باتت القرارات الاقتصادية خاضعة لشروط التمويل الخارجي، الأمر الذي يثير تساؤلات حول قدرة الدولة على الحفاظ على استقلالها في ظل تشابك النفوذ الاقتصادي العابر للحدود.

وفي ضوء هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة إعادة بناء السياسات الاقتصادية السورية على أسس أكثر توازناً واستقلالية، من خلال تنويع الشراكات الإقليمية والدولية، وتعزيز الرقابة المؤسسية على العقود الاستثمارية، ورفع مستوى الشفافية في إدارة القطاعات الحيوية، كما يدعو إلى صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية تُقلّل من الاعتماد على التمويل الخارجي المشروط، وتعيد الاعتبار لمبدأ السيادة الاقتصادية بوصفه ركناً أساسياً في إعادة بناء الدولة.

## ٤ – المراجع:

### أولاً: المصادر والمراجع العربية:


- **المصادر:**

- أحمد، أحمد يوسف؛ مسعد، ميفين. ٢٠١٤، *حال الأمة العربية ٢٠١٢–٢٠١٣: مستقبل التغيير في الوطن العربي – مخاطر داهمة*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحمودي، محمد سرحان. ٢٠٢٤. *مناهج البحث العلمي*، دار الكتب، صنعاء.
- عمرو، أحمد. ٢٠٢١، *إيران في سوريا: غزو الأرض والإنسان. المنتدى الإسلامي*، دار العلم، بيروت.

- **المراكز وأبحاث المجلات:**

- البكر، مخلد. ٢٠٢٤، *دور حزب الله اللبناني في توطيد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية: سوريا دراسة حالة ٢٠١١–٢٠٢٢. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، ٢٤/ ٣، ٥٢٣–٥٣٨.
- الحميد، حسام. ٢٠٢٥، *التحولات في "محور المقاومة": تفكيك النفوذ الإيراني في سوريا، العوامل والعواقب. مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية*، ٧/ ٢٨، ١٠٢–١٢٩.
- الزعبي، خيام محمد. ٢٠٢٤، *التأثير الاقتصادي لأزمة سورية والدعم الإيراني. مجلة مدارات إيرانية*، ٢٣، المركز الديمقراطي العربي.
- عبد الحميد، وليد محمد ربيع؛ شاكر، إيمان نور الدين محمد. ٢٠٢٢، *عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا. مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، جامعة السويس، ١٣/ ١، ٣٥– ٦٣.
- عبد الله، شيماء محمد. ٢٠٢٠، *تمدد النفوذ الإيراني في سوريا: سياسياً، اقتصادياً، عسكرياً*. المركز العربي للبحوث والدراسات، ٦٧، ٢٤–٣٩.
- محمود، حمدي سيد محمد. ٢٠٢٣، *سوريا الجديدة والتحدي الإسرائيلي: إستراتيجيات المواجهة ومسارات المستقبل. مجلة اتجاهات سياسية*، ٨/ ٢٥.
- مركز الحوار السوري، ومركز ماري للأبحاث. ٢٠٢٢، *التغلغل الإيراني الاقتصادي في سوريا بعد عام ٢٠١١*.

- المركز العربي للبحوث والدراسات. ٢٠٢٠، *تمدد النفوذ الإيراني في سوريا، تمت مطالعته بتاريخ* ٢-٢-٢٠٢٦م *https://www.acrseg.org/41728*
- مركز عمران للدراسات الإستراتيجية. ٢٠١٨، التموضع الاقتصادي الإيراني في سورية.
- مركز كاندل للدراسات. ٢٠٢٤، *أذرع وأهداف إيران الاقتصادية في سوريا*. تمت مطالعته بتاريخ ٣-٢-٢٠٢٦م. https://candlegrup.com/%D8%A3%D8%B0%D8%B1%D8%B9-%D9%88%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-20/
- النمر، رائد. ٢٠١٩، النفوذ *الاقتصادي الإيراني في المنطقة العربية: مقاربة تحليلية. مجلة شؤون الشرق الأوسط*، ٤٥، ٨٨-١١٠.
- هدي عبد الرؤوف عبد الرحمن، *"السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٤"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، ٢٦، ١٠-١١.
- هلال، رضا محمد. ٢٠٢١، *السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية: دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، ٢٢/ ٣، ١٦٥-٢٠١.
- عبد الله، شيماء محمد. ٢٠٢٠، *تمدد النفوذ الإيراني في سوريا: سياسياً – اقتصادياً – عسكرياً. المركز العربي للبحوث والدراسات.* تمت مطالعته بتاريخ ٣١-١-٢٠٢٦م https://www.acrseg.org/41728
- قومان، مناف. ٢٠١٨، *التموضع الاقتصادي الإيراني في سورية.* مركز عمران للدراسات الإستراتيجية.تمت مطالعته بتاريخ ١-٢-٢٠٢٦م https://www.omrandirasat.org
- المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.٢٠٢٠، *ما وراء الوكلاء: الإستراتيجية الإيرانية الأعمق في سوريا ولبنان.* المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. تمت مطالعته بتاريخ ٢٥-١-٢٠٢٦م https://ecfr.eu/publication/beyond-proxies-irans-deeper-strategy-in-syria-and-lebanon
- الإسكوا. ٢٠١٧، *تقرير حول الاقتصاد السوري ٢٠١٠-٢٠١٧*. تمت مطالعته بتاريخ ٢٨-١-٢٠٢٦م https://www.unescwa.org/ar/node/14935
- التركاوي، خالد؛ المغربل، عبد العظيم. ٢٠٢٤، *حالة الاتفاقيات الاقتصادية بين النظام السوري وإيران بعد عام ٢٠١١*. مركز جسور للدراسات. تمت مطالعته بتاريخ ١-٢-٢٠٢٦م https://jusoor.co/ar/details/حالة-الاتفاقيات-الاقتصادية-بين-النظام-السوري-وإيران-بعد-عام-٢٠١١


## ثانياً: المراجع الأجنبية:


- ALAALDIN, R. 2017, *Iran's strategy in Syria*. Brookings Institution.

- ALFARO, L. 2017, *Gains from foreign direct investment: Macro and micro approaches*. The World Bank Economic Review, 30(Supplement 1), S2-S15.
- BLANCHARD, P ؛RIPSMAN, M. 2008, *A political theory of economic statecraft*. Foreign Policy Analysis, 4/ 4, 371-398.
- CHATHAM, H. 2019, *Russia and Iran: Economic influence in Syria*. The Royal Institute of International Affairs.
- EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS. 2020, Beyond proxies: *Iran's deeper strategy in Syria and Lebanon*.
- FULTON, W ؛HOLLIDAY, J ؛ WYER, S. 2013, *Iranian strategy in Syria.* Institute for the Study of War & AEI's Critical Threats Project.
- HALABI, E. 2023, *Investment climate as a catalyst for attracting investment in Syria's reconstruction phase*. Premium e-Journal of Social Sciences (PEJOSS), 9/ 54, 418–435.
- HATAHET, S. 2019, *Russia and Iran: Economic influence in Syria – establishing sustainable influence*. Chatham House Research Paper.
- HINNEBUSCH, R. 2020, *The international politics of the Middle East*. Manchester University Press.
- HUNTER, S. 2003, *Iran's pragmatic regional policy. Journal of International Affairs*, 56/ 2, 133–147.
- ITANI, F. 2019, *Geo-economics: Russia and Iran in Syria.* Syria Studies, 11/ 1.
- MAJIDYAR, A. 2017, *Iran expands its economic sphere of influence in Syria*. Middle East Institute.
- MIDDLE EAST INSTITUTE. 2016, *Iran's economic footprint in Syria*.
- NYE, J .2004, *Soft power: The means to success in world politics.* PublicAffairs.
- Watkins, A. (2020). *Iran in Syria: The Puzzle and the Pieces*. Carnegie Middle East Center.
- FANACK. 2017, *The Iranian economy in Syria: A Shiite Persian cloak*. https://fanack.com/politics/features-insights/the-iranian-economy-in-syria-a-shiite-persian-cloak~223920/
- MAJIDYAR, A. 2017, *Iran expands its economic sphere of influence in Syria*. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/iran-expands-its-economic-sphere-influence-syria